المحاضرة رقم 03: الإطار المؤسسي والرقابي لحوكمة البنوك

يعتبر وجود إطار تنظيمي ورقابي داخل البنك أمرًا هامًا وحيويًا بالإضافة إلى دور البنوك المركزية في رقابة البنوك والذي شهد تغيّرا كبيرًا في الآونة الأخيرة إذ أصبح دوره خاصّة التشجيع على العمل بشفافية لضمان سلامة الجهاز المصرفي. في هذا الصدد جاءت لجنة بازل التي تعتبر أهمّ خطوة للتعاون الدّولي في مجال الرقابة والإشراف المصرفي.

أوّلا: نشأت لجنة بازل والتعريف بها

إنّ السّبب الرئيسي وراء ظهور مفهوم كفاية رأس المال يعود إلى منتصف القرن التاسع العشرة أين أصدرت الولايات المتّحدة الأمريكية قانونًا يحدّد الحدّ الأدنى لرأس مال كل بنك بدلالة عدد السكان للمنطقة التي ينشط فيها,ومن ثمّ زاد اهتمام السلطات الرقابية ووضعت نسب مالية تقليدية كحجم رأس المال إلى إجمالي الودائع، حجم (الودائع) إلى رأس المال... إلاّ أنّها أثبتت فشلها وهو الأمر الرئيسي الذي دفع أكبر البنوك في العالم إلى البحث عن أنجع طريقة لتقدير رأس المال بدلالة حجم الأصول المرجحة بالمخاطر.

تعتبر فترة 1974 إلى غاية منتصف الثمانينات أهمّ فترة حدثت فيها عدّة انهيارات لأكبر البنوك في العالم فظهرت عدّة مخاطر لم تأخذ في الحسبان كمخاطر التسوية ومخاطر الإحلال المخاطر التشغيلية... ففي سنة 1974 أفلست أكبر البنوك الأمريكية، وانهار بنك Herstatt بألمانيا الغربية والذي تسبّب بخسائر جدّ فادحة للبنوك الأمريكية والأوروبية لما له من معاملات كبيرة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك، أيضًا انهيار بنك Franklin national بالولايات المتّحدة ثم بنك فرست بنسلفانيا بنك (First Benslavania Banks) والتي بلغت أصوله حوالي 8ملايير دولار.

في ظلّ كلّ هذه الأزمات والانهيارات المصرفية، بدأ التفكير الجدّي عن سبل معالجة وتفادي تلك المخاطر، ومحاولة إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة للتنسيق بين مختلف السلطات الرقابية لمواجهة مختلف المخاطر التي ممكن أن تواجه المصارف، لذا فقد تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية أو ما يعرف ب" لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات" نهاية 1974 بمبادرة محافظي البنوك المركزية للدّول الصناعية العشر تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا.

التعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفية

مع نهاية سنة 1974 تأسست لجنة بازل للرّقابة المصرفية من طرف محافظي البنوك المركزية للدّول الصناعية التي أصبحت (ثلاثة عشر دولة) مكوّنة من مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن محافظي البنوك المركزية كأعضاء متمثّلة في بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا ، اليابان، هولندا ، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لكسمبورغ والولايات المتّحدة الأمريكية.

أنشأت هذه اللجنة للرقابة المصرفية تحت وصاية محافظي البنوك المركزية للدّول الصناعية، إذ لا تستند إلى أي اتّفاقية دولية لذا تعتبر غير رسمية فهي لجنة فنية تجتمع كل أربع سنوات لدراسة مختلف النقائص الخاصّة برقابة المصارف.

اهداف لجنة بازل

– تعزيز الاستقرار داخل النظام المصرفي العالمي، خاصّة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

– إزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك والمتمثّلة خاصّة في القيود المفروضة على العمل المصرفي أو خاصّة طرق تحديد رأس المال المصرفي.

–تطوير الطرق المساعدة لتأقلم القطاع المصرفي مع المتغيرات البيئية خاصّة العولمة المالية الناتجة عن التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية، بما في ذلك اللوائح والتشريعات التي تحدّ من اتّساع النشاط المصرفي عبر العالم.